العراق والعلاقات الدولية المالية والنقدية

المحاضرة الثالثة

أ.م.د. ياسمين صقر

ثانيًا: مظاهر الترابط الاقتصادي العالمي

- العولمة الاقتصادية
- الاعتماد المتبادل بين الدول
- تحرير التجارة ورأس المال
- دور الشركات متعددة الجنسيات

ثانيًا: مظاهر الترابط الاقتصادي العالمي
دور الشركات متعددة الجنسيات

- **تعريف الشركات متعددة الجنسيات**
- الشركة متعددة الجنسيات هي كيان اقتصادي يمتلك القدرة على نقل رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الفنية عبر الحدود الوطنية، بما يحقق الاستفادة من الأسواق العالمية، ويزيد الترابط الاقتصادي بين الدول من خلال الاستثمار المباشر والتجارة الدولية وسلسلة القيمة العالمية.
- **ويرجع اتساع نطاق الشركات متعددة الجنسيات إلي تحرير التجارة ورأس المال:**
- **تحرير التجارة** هو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول، مثل الجمارك، الحصص الاستيرادية، أو القيود الإدارية، بهدف تعزيز التبادل التجاري وتحقيق الاستفادة من الميزة النسبية بين الدول.
- **تحرير رأس المال** هو إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة، الاستثمارات في الأسهم والسندات، القروض الدولية، وتحويل الأرباح، بهدف تشجيع التدفقات المالية الدولية وزيادة الكفاءة الاستثمارية.

وظائف الشركات متعددة الجنسيات في الترابط الاقتصادي العالمي

1-نقل التكنولوجيا والمعرفة

- تنقل الشركات خبرات الإنتاج والتقنيات الحديثة إلى الدول المضيفة.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر ((FDI

- تمويل مشاريع الإنتاج.
- يزيد من التدفقات المالية ويعزز التكامل الاقتصادي.

3- تعزيز التجارة الدولية

- فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات

4- خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي

- توفير وظائف محلية في الدولة المضيفة.
- تحسين مستوى المهارات والتدريب الفني.

- **5- زيادة الترابط الاقتصادي الدولي**
- حيث تربط بين الاقتصاديات المختلفة من خلال الاستثمارات والتجارة و دمج سلاسل الإنتاج (سلاسل القيمة) بين الدول.
- معنى أن الشركات متعددة الجنسية **تدمج سلاسل الإنتاج** بين الدول هو أنها لا تُنتج السلعة كاملة في دولة واحدة، بل توزّع مراحل الإنتاج المختلفة على عدة دول وفقًا لاعتبارات التكلفة والكفاءة والميزة النسبية.أي أن عملية الإنتاج تصبح شبكة عالمية مترابطة بدلا من أن تكون عملية محلية واحدة.
- مثال السيارة Toyota: التصميم الهندسي في اليابان، تصنيع أجزاء المحرك في ألمانيا، وإنتاج المكونات الكهربائية في كوريا الجنوبية، والبيع النهائي في الولايات المتحدة.
- ويتم دمج سلاسل الإنتاج (سلاسل القيمة) بين الدول لتحقيق: خفض تكاليف الإنتاج، الاستفادة من العمالة الرخيصة، الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، الاقتراب من الأسواق الاستهلاكية، تقليل المخاطر عبر تنويع المواقع.
- **6- تقليل تكلفة الإنتاج:**
- عبر الاستفادة من مزايا التكلفة في كل دولة.
- **ولكن** أي صدمة في البلد الرئيسي للشركة تؤثر على الإنتاج في بقية الدول.

توضيح دور الشركات متعددة الجنسيات بالتطبيق علي العراق

المجال	المثال	التفاصيل	التحليل
قطاع النفط والغاز	استثمار شركات النفط العالمية في حقول النفط	شركات مثل Shellو ExxonMobilو تعمل في حقول جنوب العراق (الجنوب والفرات الأوسط)	توفر التكنولوجيا الحديثة والخبرة الفنية وبالتالي زيادة الإنتاجية **ولكن** أي انسحاب جزئي أو تعطّل إنتاجي يؤثر على الإيرادات الوطنية ويزيد الاعتماد على أسعار النفط العالمية
نقل التكنولوجيا والخبرة	مشاريع تطوير الحقول النفطية	استخدام تقنيات الحفر العميق وتكرير النفط	تنقل الخبرات الفنية إلى المهندسين العراقيين مما يعني تحسين مهارات القوة العاملة و زيادة الإنتاجية وهذا يعكس الترابط الاقتصادي الدولي من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا
مشاريع البنية التحتية	مشاريع الطاقة والمياه	شركات عالمية تموّل بناء محطات كهرباء وتوسعة شبكات المياه	دعم التنمية المحلية و توفير فرص عمل أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز الترابط الاقتصادي **ولكن** أي تغير في التمويل الدولي أو السياسات يؤثر على تنفيذ المشاريع

المجال	المثال	التفاصيل	التحليل
التجارة الدولية	استيراد المعدات والخدمات من الخارج، وتصدير المنتجات إلي الخارج	شركات النفط تستورد معدات حفر، تكرير، وفي النهاية تصدر المنتجات النفطية إلي الخارج	يعكس الترابط التجاري مع الأسواق العالمية لأن أي زيادة في أسعار المعدات أو القيود التجارية تؤثر على تكلفة الإنتاج العراقي
خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية	توظيف مهندسين وفنيين محليين في المشاريع العالمية	تشغيل آلاف الموظفين العراقيين في الحقول والمشاريع	يرفع من المهارات والكفاءات و يزيد الدخل الوطني و يعزز التنمية الاقتصادية المحلية **ولكن** هذا يعتمد على استمرار الشركات متعددة الجنسيات في العراق

- **الخلاصة:**
- 1. الشركات متعددة الجنسيات في العراق هي ركيزة أساسية للترابط الاقتصادي الدولي، خصوصًا في النفط والطاقة والبنية التحتية.
- 2. تلعب دورًا في نقل التكنولوجيا والخبرة و تدفق الاستثمارات الأجنبية مما يربط الاقتصاد العراقي بالأسواق العالمية.
- 3. **ولكن** أي تغيّر في سياسات هذه الشركات أو الأسواق العالمية (أسعار النفط، السياسات الاستثمارية، أزمات اقتصادية) يؤثر مباشرة على الإيرادات الحكومية، الإنتاج، فرص العمل، والتطور التقني للعراق.
- 4. مما يتطلب سياسات وطنية مرنة لإدارة المخاطر الاقتصادية وتعظيم الفائدة من الاستثمارات الأجنبية.

- **ثالثا: خصائص النظام الاقتصادى العالمي المعاصر**
- **أ-تعدد مراكز القوة الاقتصادية**
- **ب-دور المؤسسات الدولية والإقليمية**
- **ج-صعود الاقتصاديات الناشئة**
- **د-التحولات الرقمية المالية**

أ-تعدد مراكز القوة الاقتصادية

- **تعدد مراكز القوة الاقتصادية:** يعني وجود أكثر من قوة اقتصادية دولية مؤثرة في التجارة العالمية، والتمويل الدولي، والتكنولوجيا، والاستثمار، أي أن النفوذ الاقتصادي العالمي أصبح موزعًا بين عدة أقطاب، وليس محصورًا في دولة واحدة، مما يعكس الترابط والتعقيد المتزايد للاقتصاد الدولي.
- **مراكز القوة الاقتصادية يقصد بها وجود أكثر من دولة أو تكتل اقتصادي يمتلك وزنًا مؤثرًا في:**
- الناتج المحلي الإجمالي العالمي، التجارة الدولية، حركة رؤوس الأموال والاستثمار، التكنولوجيا والابتكار، التأثير في المؤسسات المالية الدولية
- **أسباب ظهور تعدد مراكز القوة الاقتصادية**
- العولمة وانتشار سلاسل الإنتاج العالمية
- صعود الاقتصادات الناشئة
- الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي
- تراجع الهيمنة الأحادية بعد نهاية الحرب الباردة
- الأزمات المالية (مثل أزمة 2008) التي أظهرت هشاشة الاعتماد على مركز واحد

- **آثار تعدد مراكز القوة الاقتصادية على النظام العالمي**

زيادة المنافسة بين القوى الكبرى
تنوع مصادر التمويل والاستثمار للدول النامية
تراجع الهيمنة المطلقة لمؤسسة أو دولة واحدة
ظهور تحالفات اقتصادية جديدة
احتدام الصراعات التجارية (مثل التنافس الأمريكي-الصيني)

- **ثانياً: أبرز مراكز القوة الاقتصادية في النظام المعاصر**
- **الولايات المتحدة الأمريكية**
- **الصين**
- **الاتحاد الأوروبي**
- **تكتل دول البريكس**

أولا:الولايات المتحدة الأمريكية

- أ- أكبر اقتصاد عالمي (اسميًا).
- ب- تهيمن عملتها (الدولار) على النظام النقدي العالمي.
- ج-لها نفوذ واسع في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- د-قوة تكنولوجية ومالية كبرى.

- **أ- أكبر اقتصاد عالمي (اسميًا).**
- تُعد الولايات المتحدة الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد عالمي اسميًا Nominal GDP)أولاً: ماذا يعني "أكبر اقتصاد اسميًا"؟
- **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو:** إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتَجة داخل الدولة محسوبة بالأسعار الجارية وبالدولار الأمريكي، دون تعديل فروق القوة الشرائية،
- أي أن المقارنة تتم وفق أسعار السوق وسعر الصرف، وليس وفق تكلفة المعيشة (ليس باستخدام مصطلح الناتج الحقيقي الذي يستبعد تغيرات الاسعار)
- يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة أكثر من 25 تريليون دولار تقريبًا في السنوات الأخيرة.
- هذا الرقم يجعلها تتصدر العالم من حيث القيمة الاسمية للناتج.
- تأتي بعدها الصين (رغم أنها تتفوق أحيانًا في حساب الناتج أخذا في الاعتبار القوة الشرائية (الناتج الحقيقي) بسبب انخفاض تكلفة المعيشة فيها مقارنة بالولايات المتحدة).

- **العوامل التي تجعل اقتصاد الولايات المتحدة الأكبر اسميًا**
- 1- **ضخامة السوق الداخلي:** عدد سكان كبير مع مستوى دخل مرتفع، وبالتالي هناك قوة استهلاكية عالية تمثل محركًا أساسيًا للنمو.
- 2- **قوة الدولار:** الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية، ومعظم التجارة الدولية تُسعَّر بالدولار.
- 3- **تنوع الاقتصاد:** صناعي، تكنولوجي، مالي، زراعي، وخدمي.
  - قطاع الخدمات يمثل أكثر من 70% من الناتج.
- 4- **التفوق التكنولوجي:**
  - وجود شركات عالمية عملاقة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة.
  - ريادة في الابتكار والبحث العلمي.
- 5- **قوة القطاع المالي:**
  - وجود أكبر سوق مالي عالمي مثل بورصة نيويورك.
  - وهناك أيضا مركز مالي عالمي في نيويورك.

ب- تهيمن عملة الولايات المتحدة (الدولار) على النظام النقدي العالمي.

المقصود بأن الولايات المتحدة الولايات المتحدة تهيمن عملتها (الدولار) على النظام النقدي العالمي هو أن الدولار الأمريكي يُستخدم على نطاق واسع كعملة أساسية في المعاملات والاحتياطيات الدولية، بحيث يشكل العمود الفقري للنظام المالي العالمي.

ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً: الدولار كعملة احتياطية عالمية

- تحتفظ البنوك المركزية حول العالم بجزء كبير من احتياطياتها الدولية بالدولار.
- يشكل الدولار النسبة الأكبر من الاحتياطيات العالمية مقارنة بأي عملة أخرى.
- هذا يمنح الولايات المتحدة نفوذًا نقديًا عالميًا.

ثانياً: الدولار في التجارة الدولية

- معظم السلع الاستراتيجية مثل النفط تُسعَّر بالدولار، حتى عندما لا تكون الولايات المتحدة طرفًا في الصفقة، يتم الدفع غالبًا بالدولار.
- هذا يخلق طلبًا دائمًا على الدولار عالميًا.

- **ثالثاً: الدولار في النظام المالي العالمي**
- أغلب المعاملات المالية الدولية والتحويلات المصرفية تتم بالدولار.
- أسواق السندات والقروض الدولية تعتمد بشكل كبير عليه.
- المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعتمد الدولار كوحدة حساب رئيسية.
- **أثر ذلك على النفوذ الأمريكي**
- هيمنة الدولار تمنح الولايات المتحدة:
- قدرة على تمويل عجزها بسهولة عبر إصدار سندات بالدولار
- تأثير قوي في النظام المصرفي العالمي
- قدرة على فرض عقوبات مالية فعالة
- دورًا قياديًا في تحديد اتجاهات السياسة النقدية العالمية
- **الخلفية التاريخية:** ترسخت هيمنة الدولار بعد اتفاقية بريتون وودز عام 1944، حيث أصبح الدولار مرتبطًا بالذهب، ثم استمر دوره المهيمن حتى بعد إنهاء الارتباط بالذهب عام 1971.

- **ج- للولايات المتحدة نفوذ واسع في المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**
- نتيجة مجموعة من العوامل المؤسسية والمالية والتاريخية، ويمكن شرح ذلك كالتالي:
- **أولاً: قوة التصويت** (Voting Power
- يعتمد التصويت في الصندوق والبنك على نظام الحصص .(Quota System، والحصة تُحدد وفقا لحجم الاقتصاد ومساهمته في التمويل.
- الولايات المتحدة تمتلك أكبر حصة تصويتية منفردة بين جميع الدول.
- بعض القرارات الكبرى (مثل تعديل الحصص أو تغيير اللوائح الأساسية) تحتاج إلى أغلبية خاصة (نحو 85%)، ما يمنح الولايات المتحدة عمليًا حق تعطيل (فيتو غير رسمي) لأنها تمتلك نسبة تصويت مرتفعة (الولايات المتحدة تمتلك عادةً أكثر من 15% (حوالي 16%او 17%)من إجمالي الأصوات) ، برغم أنه لا يوجد نص قانوني يقول إن لأمريكا حق "فيتو" رسمي مثل الموجود في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.لكن عمليًا، بسبب امتلاكها نسبة تصويت كبيرة، تستطيع منع تمرير القرارات التي تحتاج 85%
- **ثانياً: هي أكبر مساهم مالي لهاتين المؤسستين :**
- مساهمتها المالية تعزز قدرتها على التأثير في: سياسات الإقراض، شروط البرامج الإصلاحية، أولويات التمويل

ثالثاً: التأثير في تعيين القيادات:

- جرى عرف دولي منذ تأسيس المؤسستين في مؤتمر بريتون وودز يقضي بأن:
  - رئيس البنك الدولي يكون أمريكيًا غالبًا.
  - مدير صندوق النقد الدولي يكون أوروبيًا.
- هذا الترتيب يعكس توازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية ويعزز النفوذ الأمريكي المؤسسي.

رابعاً: الهيمنة المالية العالمية:

- بما أن الدولار هو العملة الأساسية في النظام النقدي العالمي، فإن أي قرار يخص الاستقرار المالي العالمي يتقاطع مع المصالح الأمريكية، مما يمنحها ثقلاً إضافيًا في:
  - إدارة الأزمات المالية
  - تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي
  - توجيه سياسات الاستقرار النقدي

خامساً: التأثير غير المباشر:

- النفوذ السياسي والدبلوماسي الأمريكي يؤثر في مواقف دول أخرى داخل المؤسستين.
- العلاقات الثنائية قد تنعكس على التصويت أو دعم برامج معينة.

د- قوة تكنولوجية ومالية كبرى:

- تمتلك تفوقًا عالميًا في مجالي الابتكار التكنولوجي والأسواق المالية، بما يمنحها تأثيرًا عميقًا في الاقتصاد العالمي.
- **<u>الولايات المتحدة كقوة تكنولوجية كبرى</u>**
- **تقود الابتكار العالمي**
  - تحتضن أكبر شركات التكنولوجيا في العالم.
  - تتصدر مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، الفضاء، والتكنولوجيا الحيوية.
- **تمتلك بيئة بحث علمي متقدمة**
  - جامعات ومراكز أبحاث عالمية.
  - إنفاق مرتفع على البحث والتطوير (R&D).
- **شركات عالمية عملاقة**
- مثل: Apple، Microsoft، Google، Amazon
- هذه الشركات تؤثر في الاقتصاد الرقمي العالمي وتتحكم في منصات وبنى تحتية رقمية يستخدمها العالم كله.

- **<u>ثانياً: الولايات المتحدة كقوة مالية كبرى</u>**
- **تمتلك أكبر الأسواق المالية**
- أكبر سوق أسهم وسندات في العالم.
- وجود مؤسسات مالية عالمية عملاقة.
- **مركز مالي عالمي**
- نيويورك تُعد أحد أهم المراكز المالية الدولية.
- وجود بورصات كبرى مثل بورصة نيويورك.
- **هيمنة الدولار**
- الدولار هو العملة الأساسية في الاحتياطيات العالمية.
- أغلب القروض والسندات الدولية تُصدر بالدولار.
- **عمق القطاع المصرفي والاستثماري**
- مصارف استثمارية عالمية.
- صناديق تحوط واستثمار ضخمة تدير تريليونات الدولارات: صناديق التحوّط والاستثمار الضخمة هي مؤسسات مالية تدير أموالًا بمليارات الدولارات نيابةً عن مستثمرين (أفراد أثرياء، بنوك، صناديق تقاعد، شركات تأمين...) بهدف تحقيق أرباح من الأسواق المالية، لكن تختلف في الأسلوب والهدف ودرجة المخاطرة.

- **ثالثاً: ماذا يعني ذلك للنظام الاقتصادي العالمي؟**
- قدرة على التأثير في اتجاهات التكنولوجيا العالمية
- قدرة على التأثير في حركة رؤوس الأموال عالميًا
- جذب الاستثمارات العالمية
- التأثير في الأزمات المالية العالمية
- **علاقة العراق بالولايات المتحدة كمركز قوة اقتصادية**
- **أولاً: النفط والطاقة**
- الولايات المتحدة أحد أبرز مستهلكي النفط العالمي، وكانت علاقاتها مع العراق تتعلق بتأمين استقرار إمدادات النفط خصوصًا بعد 2003.
- شركات أمريكية شاركت في تطوير حقول نفطية كبيرة، مثل: ، ExxonMobil
- العراق اعتمد على الخبرة الأمريكية في بعض مشاريع تطوير الحقول النفطية والبنية التحتية للطاقة.
- وبالتالي : النفوذ الأمريكي في قطاع الطاقة العراقي يعكس القوة الاقتصادية والتكنولوجية للولايات المتحدة.

- **ثانياً: البنية التحتية والاستثمار**
- الولايات المتحدة موّلت بعض مشاريع إعادة الإعمار بعد 2003.
- شركات أمريكية نفذت مشاريع في مجالات الطرق والكهرباء والمياه.
- برامج مثل USAID وهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (وهي وكالة أمريكية مسؤولة عن تقديم المساعدات التنموية والإنسانية للدول الأخرى) دعمت قطاعات اقتصادية واجتماعية معينة.
- الدلالة: استخدام الولايات المتحدة للقروض والمساعدات التنموية لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي.

- **ثالثاً: القطاع المالي والمصرفي**
- العراق يعتمد جزئيًا على **نظام المصارف المراسلة الأمريكي** لتحويل الأموال والتجارة الدولية بالدولار.
- الدولار الأمريكي يلعب دورًا مركزيًا في العراق، بما يعكس هيمنة الولايات المتحدة على النظام النقدي العالمي.
- الدلالة: النفوذ النقدي الأمريكي يُمكّن من التأثير غير المباشر على السياسة المالية العراقية.

- **نظام المصارف المراسلة الأمريكي U.S. Correspondent Banking System**
- هو نظام يسمح للبنوك الأجنبية بإجراء معاملات بالدولار الأمريكي عبر بنوك أمريكية كوسيط، لأن الدولار عملة تسوية دولية ومعظم المدفوعات العالمية تمر عبر النظام المالي الأمريكي
- **ما معنى "مصرف مراسل"؟**
- المصرف المراسل Correspondent Bankهو بنك كبير (غالبًا في الولايات المتحدة) يحتفظ بحسابات لبنوك أجنبية، ويُجري عنها عمليات مثل:تحويل الأموال بالدولار، تسوية المدفوعات الدولية، تمويل التجارة (اعتمادات مستندية)، المقاصة والتحويل بين الحسابات.
- **كيف يعمل النظام عمليًا؟**
- **مثال تطبيقي:**إذا أراد بنك عراقي تحويل مبلغ بالدولار إلى بنك في أوروبا
- البنك العراقي لا يملك حسابًا مباشرًا في أوروبا
- ولكن البنك العراقي لديه حساب بالدولار لدى بنك أمريكي (المصرف المراسل)
- البنك الأمريكي يُجري عملية التسوية عبر النظام المالي الأمريكي
- حيث تُرسل الأموال إلى بنك أوروبي عبر شبكات التحويل الدولية

- **الأبعاد السياسية والرقابية لنظام المصارف المراسلة الأمريكي**
- هذا النظام يمنح الولايات المتحدة قوة كبيرة في:
- فرض العقوبات المالية.
- مراقبة التحويلات المشبوهة.
- منع بعض البنوك من الوصول للنظام (ما يُعرف بقطع الوصول إلى الدولار).
- **مثال:** عندما يُمنع بنك من التعامل مع البنوك الأمريكية، يفقد عمليًا القدرة على إجراء معاملات بالدولار عالميًا.

- **رابعاً: التعاون التكنولوجي**
- شركات أمريكية قدمت خدمات تكنولوجية وأجهزة متقدمة لقطاع الاتصالات والطاقة.
- دعم التدريب ونقل الخبرات الفنية في بعض المجالات الحيوية.
- الدلالة: الولايات المتحدة قوة تكنولوجية كبرى، واستثماراتها تعكس هذا النفوذ.

الصين

- **أ- ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأكبر اقتصاد صناعي وتصديري.**
- **ب- تقود مبادرة الحزام والطريق.**
- **ج- تمتلك احتياطيات نقدية ضخمة.**
- **د- توسعت في أفريقيا وآسيا عبر الاستثمار والبنية التحتية.**
- **أ- الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأكبر اقتصاد صناعي وتصديري**
- **الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي**
  - يُقاس ذلك بحجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
  - تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.
  - يعكس هذا ضخامة إنتاجها من السلع والخدمات سنويًا.
  - تمتلك سوقًا داخلية ضخمة وقاعدة إنتاج واسعة.
- أي أن حجم اقتصادها الكلي يجعلها لاعبًا رئيسيًا في النمو العالمي والاستقرار الاقتصادي الدولي.

- **الصين أكبر اقتصاد صناعي في العالم**
  - تحتل المركز الأول عالميًا في حجم الإنتاج الصناعي.
  - تُعد "مصنع العالم" نظرًا لهيمنتها على سلاسل التوريد العالمية.
  - تتصدر في صناعات: الإلكترونيات، المعدات والآلات، السيارات، الصناعات الثقيلة
- هذا يعني أن نسبة كبيرة من السلع المصنعة عالميًا يتم إنتاجها داخل الصين
- **الصين أكبر اقتصاد تصديري**
  - تُعد من أكبر الدول المصدرة للسلع عالميًا.
  - تعتمد استراتيجيتها التنموية على التوسع في التصدير.
  - تمتلك فائضًا تجاريًا كبيرًا في العديد من السنوات.
- أي أن حجم صادراتها يفوق معظم دول العالم، مما يمنحها تأثيرًا كبيرًا في التجارة الدولية.
- **النقاط السابقة تعني أنها أحد أهم أقطاب النظام الاقتصادي العالمي متعدد المراكز، وتمتلك قدرة على التأثير في:**
  - سلاسل الإمداد العالمية
  - أسعار السلع الصناعية
  - ميزان التجارة العالمي
  - تدفقات الاستثمار

- **ب- الصين تقود مبادرة الحزام والطريق**
- المقصود بأن الصين تقود مبادرة الحزام والطريق هو أنها صاحبة المبادرة والممول الرئيسي والموجه الاستراتيجي لها، بهدف توسيع شبكات التجارة والاستثمار والبنية التحتية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا ومناطق أخرى.
- **ما هي مبادرة الحزام والطريق؟**
- هي مشروع دولي أطلقته الصين عام 2013 يهدف إلى:
  - إنشاء ممرات تجارية برية وبحرية.
  - تمويل مشاريع بنية تحتية (موانئ، سكك حديد، طرق، طاقة).
  - تعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول المشاركة.

- **لماذا يُقال إن الصين "تقود" المبادرة؟**
- **صاحبة الفكرة والرؤية**
  - طرحتها القيادة الصينية ضمن استراتيجية طويلة المدى لتعزيز نفوذها الاقتصادي.
- **الممول الأساسي**
  - تمول الصين جزءًا كبيرًا من المشاريع عبر:
    - بنوك التنمية الصينية.
    - صناديق استثمار حكومية.
    - قروض ميسّرة للدول المشاركة.
- **المنفذ الرئيسي للمشاريع**
  - الشركات الصينية تتولى تنفيذ أغلب مشاريع البنية التحتية.
- **الموجه الاستراتيجي**
  - تحدد الصين أولويات الممرات التجارية والمشاريع وفق مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

- **الأهداف الاقتصادية للصين من مبادرة الحزام والطريق**
- تأمين طرق تجارية جديدة
- ضمان تدفق المواد الخام
- تصدير فائض الطاقة الإنتاجية الصناعية
- توسيع الأسواق أمام السلع الصينية
- تعزيز استخدام اليوان في المعاملات الدولية

- **الدلالة في النظام الاقتصادي العالمي**
- **قيادة الصين لهذه المبادرة تعني:**
  - انتقالها من مجرد قوة تصديرية إلى قوة مُشكِّلة للنظام التجاري العالمي.
  - منافسة النفوذ الاقتصادي الغربي.
  - تعزيز موقعها كقطب رئيسي في النظام الاقتصادي متعدد المراكز.

- ج- **الصين تمتلك احتياطيات نقدية ضخمة**
- المقصود بأن الصين تمتلك احتياطيات نقدية ضخمة هو أنها تحتفظ بكميات كبيرة من العملات الأجنبية والأصول المالية الدولية لدى بنكها المركزي، تُستخدم لدعم الاستقرار الاقتصادي والتعامل مع الصدمات الخارجية.
- **لماذا تُعد احتياطيات الصين "ضخمة"؟**
- تُعد من بين الأكبر عالميًا من حيث القيمة.
- حيث تراكمت نتيجة: فوائض تجارية كبيرة (صادرات تفوق الواردات)، تدفقات استثمار أجنبي.
- **ثالثاً: ما أهمية هذه الاحتياطيات؟**
- **دعم سعر الصرف**
- يتمكّن البنك المركزي من التدخل لحماية عملته من التقلبات الحادة.
- تتبع الصين نظام سعر صرف مُدار Managed Floatمع ربط مرجعي بسلة عملات، حدد بنك الشعب الصيني سعرًا مرجعيًا يوميًا Central Parity Rate حيث يُسمح للعملة بالتحرك ضمن هامش تقلب محدد (عادة ±2%) حول هذا السعر، وإذا تجاوز السعر هذا النطاق، يتدخل البنك المركزي بالبيع أو الشراء للحفاظ على الاستقرار.

- **تعزيز الثقة الدولية**
- تعطي المستثمرين إشارة قوية بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.
- **تمويل الواردات**
- تضمن القدرة على استيراد السلع الأساسية حتى في أوقات الأزمات.
- **أداة قوة مالية**
- تمنح الصين نفوذًا في الأسواق المالية العالمية

- **رابعاً: الدلالة في النظام الاقتصادي العالمي**
- امتلاك احتياطيات ضخمة يعني: قوة مالية واستقرار نقدي نسبي، قدرة على مواجهة الأزمات، مرونة في إدارة السياسة النقدية، تعزيز مكانتها كقطب اقتصادي مؤثر

د- توسع الصين في أفريقيا وآسيا عبر الاستثمار والبنية التحتية

المقصود بأن الصين توسعت في أفريقيا وآسيا عبر الاستثمار والبنية التحتية هو أنها عززت حضورها الاقتصادي في هاتين القارتين من خلال تمويل وتنفيذ مشاريع استراتيجية، ما أدى إلى زيادة نفوذها التجاري والمالي والسياسي.

أولاً: أدوات التوسع الصيني

تمويل مشاريع البنية التحتية

- إنشاء موانئ، سكك حديد، طرق سريعة، محطات كهرباء.
- تقديم قروض ميسرة للدول النامية.
- تنفيذ المشاريع عبر شركات صينية.

يتم ذلك غالبًا ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- الاستثمار في قطاعات: الطاقة (نفط وغاز)، التعدين، الاتصالات، الزراعة، شراء حصص في موانئ ومناطق صناعية.

الشراكات التجارية

توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي، زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأفريقية والآسيوية

- **ثانياً: أمثلة تطبيقية.**
- **في أفريقيا**
- بناء خطوط سكك حديد في شرق أفريقيا.
- تطوير موانئ استراتيجية: مثل ميناء جيبوتي، وميناء مومباسا في كينيا، ميناء باجامويو في تنزانيا
- تمويل مشاريع طاقة وسدود: سد جيبي الثالث في اثيوبيا، سد كاروما في اوغندا
- **في آسيا**
- الاستثمار في موانئ باكستان وسريلانكا.
- إنشاء مناطق صناعية وممرات تجارية: مثل الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، ممر الصين-آسيا الوسطى-أوروبا

- **ثالثاً: أهداف الصين من هذا التوسع**
- تأمين مصادر المواد الخام
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الصينية
- تصدير فائض الطاقة الإنتاجية الصناعية
- تأمين طرق التجارة البحرية والبرية

- **رابعاً: الدلالة في النظام الاقتصادي العالمي**
- هذا التوسع يعني أن الصين لم تعد مجرد مصدر للسلع،
- بل أصبحت فاعلًا رئيسيًا وتدفع نحو إعادة تشكيل شبكات التجارة والبنية التحتية العالمية، مما يعزز انتقال النظام الاقتصادي نحو تعدد مراكز القوة.

علاقة الصين بالعراق

أولاً: العراق كشريك نفطي استراتيجي للصين

الصين أكبر مستورد للنفط العراقي

- تُعد الصين من أهم الأسواق لصادرات النفط العراقي.
- هذا يعكس اعتمادًا متبادلًا:
  - العراق يعتمد على السوق الصينية لتصريف النفط.
  - الصين تعتمد على العراق كمصدر آمن للطاقة.

الدلالة: تأمين الصين لمصادر الطاقة ضمن استراتيجيتها العالمية

- **ثانياً: مشاركة الشركات الصينية في قطاع النفط العراقي**
- شركات صينية تدير وتطور حقولًا نفطية كبرى في العراق، مثل:
  - China National Petroleum Corporation
  - China Petroleum & Chemical Corporation
- وتشارك في تطوير حقول نفط جنوب العراق.
- إذن للصين استثمار مباشر طويل الأجل في قطاع استراتيجي.

- **ثالثاً: اتفاق "النفط مقابل الإعمار"**
- في عام 2019 تم توقيع اتفاق بين العراق والصين يقوم على:
  - تخصيص جزء من صادرات النفط العراقي للصين.
  - مقابل قيام شركات صينية بتنفيذ مشاريع بنية تحتية داخل العراق (طرق، مدارس، إسكان).
- هذا يعكس نموذجًا صينيًا في التمويل المرتبط بالبنية التحتية

- **رابعاً: إدماج العراق ضمن مبادرة الحزام والطريق**
- العراق انضم إلى مبادرة الحزام والطريق، ما يعني:
  - إدخاله ضمن شبكة الممرات التجارية الصينية.
  - تعزيز دوره كموقع استراتيجي يربط الخليج بآسيا وأوروبا.

- **خامساً: الدلالة في إطار تعدد مراكز القوة**
- العلاقة العراقية-الصينية توضح أن:
- **العراق لا يعتمد فقط على الشراكات الغربية.**
- الصين أصبحت شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا في قطاع الطاقة والبنية التحتية.
- النفوذ الاقتصادي في الشرق الأوسط لم يعد حكرًا على قوة واحدة، بما يعكس انتقال النظام الاقتصادي العالمي نحو تعدد مراكز القوة الاقتصادية **وتنامي الدور الصيني كشريك استراتيجي للدول النامية.**